وعقدت عصبة حقوق الانسان والمواطن في اسرائيل ، مؤتمرا صحافيا ، في تل ابيب بتاريخ ٧٤/٦/١٨ ، أدلت فيه ببيان واف عن الاعتقالات ، والتعذيب الذي يلقاه المعتقلون . افتتح المؤتمر رئيس العصبة ، البروفيسور يسرائيل شاحاك ، الذي قال ان هدف المؤتمر ايصال قضية الاعتقالات والتعذيب في المناطق المحتلة الى الجمهور الاسرائيلي عن طريق وسائل الاعلام. وكشف النقاب على ان عدد المعتقلين الاداريين في سجون اسرائيل يبلغ حوالي ٤٠٠ شخص (الاتحاد ، ٧٤/٦/٢١).

اما على صعيد البرلمان الاسرائيلي ، فقد قدم النائب الشيوعي (راكح) ماير فلنر ، اقتراحا لجدول اعمال الكنيست ، باسم الكتلة الشيوعية ، حول الاعتقالات الادارية وأساليب التعذيب ضد المعتقلين . ورد وزير الدفاع شمعون بيرس على الاقتراح ، فاعترف بحقيقة الاعتقالات السياسية . ولكنه زعم ان المقصودين هم ٩٠٠ شخص ثلثهم من الشيوعيين . ونفى الوزير مسألة التعذيب . كما تحدث الوزير بيرس عن حوادث الاخلال بالامن في الضفة الغربية في الفترة الاخيرة ، وحاول ربط ذلك بالاعتقالات ، مخفيا حقيقة الاعتقالات الادارية . (الاتحاد ، ٧٤/٧/٥) .

٣ ــ اعتقال المطران كبوجي يربك السلطة الاسرائيلية

قام المدعي العام الاسرائيلي ، جبريئيل باخ ، بتقديم لائحة اتهام ضد المطران هيلاريون كبوجي ، مطران القدس لطائفة الروم الكاثوليك ، الى المحكمة المركزية في القدس ، بتاريخ ٧٤/٩/٣ ، تمهيدا لمحاكمته . وكانت السلطات الاسرائيلية قد أعلنت عن اعتقال المطران كبوجي في ٧٤/٨/١٨ ، بعد ان اتهمته بالتعاون مع الفدائيين ونقل الاسلحة والذخائر الى فلسطين المحتلة .

يبدو ان سلطات اسرائيل كانت في حيرة من أمرها ، في بداية الامر ، بشأن الخطوات التي ينبغي اتخاذها بحق المطران ، بعد ان حام الشك حوله ، نظرا لمكانته كممثل لطائفة الروم الكاثوليك، اكبر الطوائف المسيحية في اسرائيل، والى العلاقات الحساسة القائمة بين اسرائيل والطوائف المسيحية ، ومن ثم رد الفعل التي يمكن ان تحدث في العالم العربي وفي العالم المسيحي ، وخاصة في الفاتيكان . ويبدو ان دوائر الامن لم تستطع اتخاذ قرار في هذا الشأن ، واستقرت على الرأي ، بأنه يجب طرد المطران من البلد، لان قضية اعتقاله يمكن ان تعود بالضرر على اسرائيل . ولكنها في الوقت نفسه طرحت القضية على الحكومة للبت بها . وتروي داغار (٧٤/٨/١٩) ، بعد اعتقال المطران بيوم واحد ، ان رئيس الحكومة يتسحاق رابين ، اطلع على كل مرحلة من مراحل التحقيق مع المطران كبوجي ، وهو الذي اتخذ في النهاية قرار اعتقاله ، بعد وقوع اختلافات في الرأي بين السلطات المختلفة بشأن معالجة هذه القضية .

وكان المطران كبوجي قد اعتقل في المرة الاولى في الثامن من آب (اغسطس) الماضي ، اي قبل اعتقاله الاخير بعشرة ايام . وقد حدث ذلك بعد مرور عشرة ايام على عودته ــ طريق رأس الناقورة ــ من الزيارة التي قام بها للاردن وسوريا ولبنان . « في ذلك اليوم نصبت قوات الامن كمينا أمام بيته . وفي الصباح ، عندما خرج في طريقه الى مبنى البطريركية ، اعتقلته قوات الامن داخل سيارته ... وقد أمر سائقه بالتوجه الى مبنى الشرطة في المسكوبية . وهناك كان في انتظار رجل الدين عدد من كبار المحققين في القيادة القطرية في الشرطة .

« وفي ساعات بعد الظهر ، بعد تحقيق متواصل، أحضر المطران كبوجي الى سيارته . وبدأ رجال المهمات الخاصة في شرطة اسرائيل ، بحضوره ، تفتيش السيارة ...

« وأمام عينيه ، سحب رجال الشرطة المواد المتفجرة التي كانت مخبأة في سيارته. ولكن المطران كبوجي لم يعتقل . وسمح له بالعودة الى بيته ــ وهناك بقي حرا ، حتى يوم أمس » (يديعوت احرونوت ، ٧٤/٨/١٩) حيث تم اعتقاله بناء على قرار من رئيس الحكومة ، كما اشرنا .

وذكرت المصادر الاسرائيلية ، انه عثر في سيارته اثناء التفتيش على ٤ رشاشات من نوع كلاشينكوف،